

Distr.: General
5 February 2002

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون
البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/56/L.52 و Add.1)]

١٠٤/٥٦ - تقديم المساعدة إلى تيمور الشرقية من أجل الإغاثة الإنسانية والإصلاح والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى جميع قراراتها ذات الصلة بشأن الحالة في تيمور الشرقية،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ والمبادئ التوجيهية الواردة في مرفق ذلك

القرار،

وإذ تشير كذلك إلى جميع قرارات مجلس الأمن ومقرراته المتصلة بالحالة في تيمور الشرقية، ولا سيما القرارات ١٢٧٢

(١٩٩٩) المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ و ١٣١٩ (٢٠٠٠) المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ و ١٣٣٨ (٢٠٠١) المؤرخ ٣١

كانون الثاني/يناير ٢٠٠١،

وإذ تشير إلى قيام مجلس الأمن، بموجب قراره ١٢٧٢ (١٩٩٩)، بإنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية التي

تشمل ولايتها تنسيق وتقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة من أجل الإصلاح والتنمية، وتقديم الدعم في بناء القدرات لإقامة الحكم الذاتي،

والمساعدة على تهيئة الظروف المفضية إلى التنمية المستدامة،

وإذ ترحب بالاستجابة التي أبدتها الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، والدول الأعضاء، والمنظمات غير

الحكومية، في تنسيق الإدارة الانتقالية منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، وفي التعاون مع شعب تيمور الشرقية، فيما يتعلق بالاستجابة

لاحتياجات تيمور الشرقية في مجال الإغاثة الإنسانية والإصلاح والتنمية،

وإذ ترحب أيضا بانقضاء المرحلة الفورية المتعلقة بالطوارئ والجانب الإنساني في تيمور الشرقية، بينما تلاحظ استمرار وجود

بعض مواطني الضعف، ومن بينها الحاجة إلى تعزيز التأهب لمواجهة الطوارئ الإنسانية والقدرة على التصدي لها، والتحديات المتبقية المتعلقة

بالإصلاح والتعمير والتنمية،

وإذ تسلم باستمرار التقدم المحرز في الانتقال من الإغاثة إلى التنمية داخل تيمور الشرقية، وفي هذا الصدد، بالدور الهام الذي

تضطلع به الإدارة الانتقالية في دعم الجهود الدؤوب والحيثية التي يبذلها شعب تيمور الشرقية ذاته،

وإذ تشدد على الحاجة إلى مواصلة تقدم المساعدة الدولية إلى تيمور الشرقية دعماً للانتقال من الإغاثة والإصلاح إلى التنمية،
وإذ تسلم بالتحديات الجوهرية التي يتعين مواجهتها في هذا الصدد استعداداً للاستقلال والفترة التالية له، وذلك في قطاعات منها الإدارة
العامة والتعليم والصحة والزراعة والبنية الأساسية،

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها حكومة إندونيسيا والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة في تقديم
المساعدة الإنسانية إلى لاجئي تيمور الشرقية في مقاطعة نوسا تنغارا الشرقية، تيمور الغربية، وفي تيسير عودتهم إلى تيمور الشرقية، وفي هذا
الصدد تسلم بأهمية المجتمع الدولي في تقديم المساعدة لحكومة إندونيسيا فيما تبذله من جهود لتنفيذ برامج إعادة توطين لاجئي تيمور
الشرقية وإعادتهم إلى الوطن،

وإذ ترحب أيضاً ببدء سير إندونيسيا في الإجراءات الجنائية ضد مرتكبي أعمال القتل المؤسفة التي تعرض لها ثلاثة من موظفي
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أتامبو يوم ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، واضعة في الاعتبار أهمية استقلالية الهيئة القضائية الوطنية،
وإذ تعرب عن أملها في أن تكون الأحكام النهائية الصادرة ضد الجناة متناسبة مع السمة الخطيرة التي اتسمت بها الجرائم،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(١)؛

٢ - تشجع الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية، على
أن تواصل، بالتنسيق مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وبالتشاور الوثيق والتعاون مع شعب تيمور الشرقية، التعاون في
معالجة مواطن الضعف الطويلة الأجل المتبقية التي تواجهها تيمور الشرقية، بما في ذلك في مجال التأهب لمواجهة الطوارئ الإنسانية والقدرة
على التصدي لها، وأن تقدم الدعم اللازم للانتقال من الإغاثة والإصلاح إلى التنمية؛

٣ - تشدد على أهمية التشاور الوثيق والمشاركة مع مؤسسات تيمور الشرقية ومجتمعها المدني، بما في ذلك المنظمات
غير الحكومية المحلية، في تخطيط وتقديم المساعدة إلى تيمور الشرقية في مجال الإصلاح والتعمير والتنمية؛

٤ - تحث منظمات الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي، والمنظمات غير الحكومية على مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز
ملكية ومشاركة جميع مواطني تيمور الشرقية، بما في ذلك النساء والجماعات الضعيفة، في الإصلاح والتعمير والتنمية داخل تيمور الشرقية،
وتشدد، في هذا الصدد، على الحاجة إلى مواصلة المساعدة الدولية دعماً لبناء القدرات المحلية في مجالات من قبيل التعليم، والصحة،
والزراعة، والتنمية الريفية، والقضاء، والحكم والإدارة العامة، والأمن، وسيادة القانون والنظام؛

٥ - توجب بانعقاد مؤتمرات المانحين لصالح تيمور الشرقية في طوكيو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وفي لشبونة في
حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وفي بروكسل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وفي كانبيرا في حزيران/يونيه ٢٠٠١، وكذلك في أوغسلا في كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠١، التي ركزت على الميزانية الوطنية والانتقال صوب الاستقلال داخل تيمور الشرقية في أربعة مجالات رئيسية هي:
مجالات السياسة، والإدارة العامة، والمالية العامة، وإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي، وتحث المجتمع الدولي على الوفاء بما قدمه من وعود
لتلبية الاحتياجات الخارجية لدى تيمور الشرقية في مجال الإصلاح والتعمير والتنمية؛

- ٦ - **توحيب أيضا** بالإصدار الرسمي للإعلان المشترك لصالح لاجئي تيمور الشرقية الذي أعلنته حكومة إندونيسيا والأمم المتحدة في جاكرتا في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١؛
- ٧ - **توحيب كذلك** بإجراء انتخابات الجمعية التأسيسية في تيمور الشرقية في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١، وتعيين أعضاء الحكومة الانتقالية الثانية، وجميعهم من مواطني تيمور الشرقية، في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؛
- ٨ - **تسلم** بأن إنشاء إدارة حكومية فعالة وبدء عملها هو عامل حاسم في تعزيز هيمنة بيئة اجتماعية واقتصادية وسياسية مستقرة وأمنة داخل تيمور الشرقية، وتحت، في هذا الصدد، المجتمع الدولي على مواصلة دعم الجهود الرامية إلى بناء المؤسسات وتدريب موظفي الخدمة المدنية، ولا سيما في مجالات المالية العامة، والقضاء، والإدارة العليا، ووضع وصون النظم الإدارية المركزية اللازمة للحكومة؛
- ٩ - **ترحب** بمواصلة المجتمع الدولي الوفاء باحتياجات المعونة الغذائية، وتحيب بالأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، والدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية مساعدة مواطني تيمور الشرقية على كفالة تحقيق التنمية المستدامة في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك؛
- ١٠ - **توصي** بأن تظل احتياجات البنية الأساسية المتبقية نقطة تركيز أساسية في المساعدة الدولية في مجالات من قبيل إعادة تشييد وإصلاح المباني العامة، والمرافق التعليمية، والطرق والخدمات العامة، بما في ذلك المياه والمرافق الصحية وإمدادات الكهرباء؛
- ١١ - **تشيد** بالاستجابة الدولية السريعة بتقديم الخدمات الصحية للسكان بصفة عامة، بما في ذلك التنفيذ المبكر لبرامج التحصين والوقاية من الأمراض، والرعاية في مجال الصحة الإنجابية، وبرامج تغذية الأطفال، مع التسليم في الوقت ذاته بوجود حاجة إلى مزيد من المساعدة لإعادة بناء المستشفيات، وتدريب المتخصصين في مجال الرعاية الصحية، وتعزيز بناء القدرات من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها الصحة العامة من جراء أمراض من قبيل السل، والملاريا، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛
- ١٢ - **ترحب** باستمرار إعادة فتح المدارس، وتوفير المواد التعليمية وتوزيعها، وتدريب المعلمين، مع التأكيد في الوقت ذاته على الحاجة إلى بناء القدرات، ولا سيما في مجال التعليم الثانوي والعالي، وإلى استمرار الاهتمام باحتياجات إعادة تأهيل الأطفال المتضررين من العنف، بما في ذلك تقديم الدعم النفسي لهم؛
- ١٣ - **تسلم** بما تبذله حكومة إندونيسيا من جهود، بالتعاون مع الإدارة المؤقتة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، وغير ذلك من المنظمات الإنسانية، بغرض تيسير عودة لاجئي تيمور الشرقية من تيمور الغربية طوعا وعلى نحو منظم، وتشجع حكومة إندونيسيا على مواصلة ما تبذله من جهود من أجل توفير أمن فعال داخل وحول مخيمات اللاجئين داخل تيمور الغربية بغرض تيسير عودة اللاجئين طوعا وفي أمان؛
- ١٤ - **تؤكد** من جديد الحاجة إلى كفالة وصول موظفي الشؤون الإنسانية وما يقدمونه من مساعدة إلى جميع المحتاجين في أمان ودون معوقات، وتسلم، في هذا الصدد، بمواصلة حكومة إندونيسيا تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠)، وتشجع الحكومة على مواصلة ما تبذله من جهود في هذا الصدد بالتعاون التام مع الدول الأعضاء، ومنظمة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية،

وتشدد على أهمية مواصلة تقديم المساعدة الدولية بغرض دعم جهود حكومة إندونيسيا والمنظمات ذات الصلة الرامية إلى الوفاء باحتياجات لاجئي تيمور الشرقية داخل تيمور الغربية، من خلال أمور منها المساعدة على إعادتهم طوعاً إلى بلدهم أو إعادة توطينهم، والإسهام في تلبية احتياجات المساعدة الإنسانية داخل مخيمات تيمور الغربية؛

- ١٥ - تحث الأمم المتحدة على مواصلة العمل على تلبية احتياجات تيمور الشرقية في مجال الإصلاح والتعمير والتنمية؛
- ١٦ - تطلب إلى الأمين العام إعداد تقرير عن تنفيذ هذا القرار من أجل أن تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها السابعة

والخمسين.

الجلسة العامة ٨٧

١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١